الأمم المتحدة

A/62/L.10/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

أوكرانيا، إيطاليا، باكستان*، البرتغال، كندا، اليابان، اليونان: مشروع قرار منقح

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، بما فيها الإقرار بالحاجة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ١/٦٠.

171207 171207 07-64551 (A)

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٢]،

وإذ تؤكد أن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لنمو أفريقيا وتنميتها أمر مهم في تحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣]،

وإذ تؤكد الحاجة إلى أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الخامس[٤]؛

٢ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣]؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك بالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٤ - **تؤكد من جديد** العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، وذلك من خلال تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والعمل عن قرب بقدر الإمكان من أجل تحقيق حصول الجميع بحلول عام ٢٠١٠ على برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين في البلدان الأفريقية، والعزم على الإسراع بوتيرة الجهود المبذولة لتوسيع نطاق إمكانية الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما في ذلك العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، وتكثيف تلك الجهود، وذلك بوسائل منها تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير، والعزم على كفالة زيادة المساعدة

---

(٢) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) A/57/304، المرفق.

(٤) A/61/212.

الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة الملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا من خلال تعزيز النظم الصحية؛

٥ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٥]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[٦]؛

أولا
الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تعمل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق تطوير وتعزيز مؤسسات الحكم، وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض تحقيق التنمية في المنطقة؛

٧ - **ترحب أيضا** بالتقدم المحمود المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها تلك الاستعراضات، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية على أن تنظر في الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى العملية التي تضطلع بها الآلية وأن تعمل على تعزيز تلك العملية توخيا للكفاءة في أدائها؛

٨ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتمكين للمرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٩ - **تشدد على** أن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع مسائل لا غنى عنها في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

---

(٥) القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق.

(٦) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.

وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٠ - **تقر بالحاجة إلى** أن تواصل البلدان الأفريقية، استنادا إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية لدى كل منها، تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

١١ - **تشجع** البلدان الأفريقية على الإسراع بوتيرة بلوغ هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وتؤكد من جديد في هذا الصدد دعمها للنتائج التي توصل إليها اجتماع ما بعد أبوجا الذي عقدته اللجنة التقنية الدولية، المنبثقة عن مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي، وذلك في أديس أبابا خلال أيار/مايو ٢٠٠٧؛

١٢ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم الضروري إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيزا لقدرتها؛

١٣ - **تدعم** الجهود التي يبذلها حاليا الاتحاد الأفريقي لتحسين التنسيق فيما بين أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأفريقية؛

١٤ - **تشجع** إنشاء آليات مؤسسية وطنية من أجل تعزيز إضفاء الطابع المحلي على أولويات وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإدماج تلك الأولويات والأهداف في السياسات والبرامج الوطنية؛

١٥ - **تشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز الوعي العام بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرامجها والالتزام بها من خلال عدة وسائل منها الاستراتيجيات الفعالة والشاملة للاتصال والتوعية؛

ثانيا
استجابة المجتمع الدولي

١٦ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛

١٧ - **ترحب أيضا** بشتى المبادرات المهمة التي قام بها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، من قبيل منتدى الشراكة الأفريقية، والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا، والشراكة بين الصين وأفريقيا، والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي

وأفريقيا، ومجموعة الثمانية، وحساب التحدي الألفي، وخطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وتؤكد، في هذا الصدد أهمية التنسيق في تلك المبادرات المتعلقة بأفريقيا، والحاجة إلى تنفيذها بفعالية؛

١٨ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الإنمائية الأفريقية، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛

١٩ - **تحث** على تقديم الدعم المتواصل إلى التدابير الرامية إلى مواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا؛

٢٠- **تكرر التأكيد** على أنه يتعين على جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية مواصلة الجهود المبذولة لزيادة الاتساق بين سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي من خلال مبادرات مثل بناء قدرة أفريقيا على المنافسة وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٢١ - **تدعو** إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني من أعباء ديون لا تطاق، وتؤكّد أهمية توافر القدرة على تحمل الديون؛

٢٢ - **تدعو أيضا** إلى الوفاء التام بالتعهدات التي أعلنتها مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، لا سيما مجموعة الثمانية، تنفيذ التزاماته، وكفالة ترجمة الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تدفق فعلي للموارد المالية إلى البلدان النامية؛

٢٣ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد لأغراض التنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية، وتلاحظ بقلق حدوث هبوط عام في المساعدة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٦، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات الصادرة بشأن المعونة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي

تقدم بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق الرقم المستهدف وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ لصالح المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وبلوغ مستوى تخصيص ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي لصالح المعونة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، فضلا عن الرقم المستهدف وهو تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بجهود ملموسة في هذا الصدد وفقا لالتزاماتها أن تفعل ذلك؛

٢٤ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو، والتي بلغت الرقم المستهدف اللازم للوفاء بالالتزامات المقدمة فيما يختص بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية؛

٢٥ - **ترحب أيضا** بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والتصميم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وملائمة من حيث التوقيت لدى تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، في ظل رصد واضح ومواعيد نهائية، بما في ذلك من خلال زيادة توافق المساعدة مع الاستراتيجيات القطرية، وبناء القدرات المؤسسية، وخفض تكاليف التحويل، والقضاء على الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في تحرير المعونة من القيود، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المتلقية للمعونة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛

٢٦ - **تقر** بأن ثمة حاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة من أجل زيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٢٧ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو إلى أن تشجع قيام القطاعات الخاصة فيها بالاستثمار في أفريقيا، وأن تساعد البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، من قبيل تشجيع التدفقات المالية الخاصة وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، وأن تشجع وتيسر نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسب ما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، وأن تساعد على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة، وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٢٨ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وإلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإلى البلدان الأفريقية في مجال وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن تشدد

بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقييم تلك الفعالية وتوسيع نطاقها؛

٢٩ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يقوم، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، من خلال أمور منها مشروع قرى الألفية، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييما عن المبادرات السريعة الأثر المذكورة؛

٣٠ - **تؤكد من جديد** قرارها بعقد اجتماع رفيع المستوى، في حدود الموارد المتاحة، عن ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات والتحديات وطريقة التقدم للأمام''، وذلك خلال دورتها الثالثة والستين؛

٣١ - **تشدد** على الحاجة إلى التنسيق عن كثب بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدى التحضير للاجتماع الرفيع المستوى؛

٣٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣٣ - **تكرر** دعوتها إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لدى أفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٣٥ - **تحيط علما** بخلو وظيفة المستشار الخاص المعني بأفريقيا وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام معالجة هذه المسألة في أسرع وقت ممكن؛

٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.